مفهوم الحوكمة ومبادئها

مقدمة:

كانت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة منذ منتصف التسعينيات ترتكز على مفهوم التمكين باعتباره أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، لكن ذلك لا يتحقق إلا في ظل الديمقراطية والحرية الاقتصادية، ومشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات وتنفيذ الخطط، ولذلك ظهرت مصطلحات عديدة في الساحة كالمشاركة، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، اللامركزية، الفعالية، وقد اجتمعت هذه المصطلحات في عبارة واحدة هي " الحكم الراشد " أو " الحوكمة ".

وقد ظهرت الحوكمة كنتيجة حتمية للتطورات والتحوّلات الدولية الراهنة نتيجة تغيّر دور الدولة، فهي آلية فعالة للتحكم في تسيير الموارد المتاحة على مستوى الجماعات المحلية وإسهامها في تحقيق التنمية.

واتسعت رقعة الدعوة إلى محاربة الفساد وتزايد اهتمام الحكومات بها، وبعد اقتراح المؤسسات الدولية شروط ومقاييس ينصح باعتمادها لإنجاح وصفات التعديل الهيكلي ودفع مسارات الاصلاح بتكامل الأدوار بين المواطنين والهيئات الإدارية الوطنية والمحلية، والرفع من درجة المشاركة والشفافية والمساءلة واحترام مبدأ المساواة والعدالة والشرعية من أجل مكافحة الفساد.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الدول قد لجأت إلى النظام المركزي لتتولى السلطة المركزية مهام الدولة، والتركيز الأقصى للسلطة في يدها حفاظ على وحدة إقليمها وقانونها، والقضاء على الاختلافات الجهوية من حيث الموارد البشرية والمادية والرقعة الجغرافية، والحفاظ على أمن الدولة من الأخطار الأجنبية، إلا أنها لم تتمكن من الصمود بسبب تشعب وظائفها ومحدودية مواردها، وبالتالي عدم الوصول إلى الأهداف المرجوة من خلال مشاريعها وبرامجها، مما جعل معظم الدول تنتهج نهجا لامركزيا في إدارة شؤونها وتعزيز الديمقراطية التشاركية في الحكم، ومنح الفرصة للأفراد والقطاع الخاص للمشاركة في ممارسة السياسة، واستغلال الموارد البشرية لخدمة المصلحة العامة.

وشهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية لتوسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم وتقليص دور الدولة في التنمية، وعبرت تقارير البنك الدولي عن ذلك باستعمالها للعديد من العناوين " التحوّل إلى المحليات " " تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير " ... إلخ.

وعليه، فإن اللامركزية تحتل مكانة هامة في نظام الحكم في الدولة وتقوم بدور فعال في التسيير الجيد لأنه نابع من صميم الشعب، وهي الوحيدة القادرة على تأكيد وحدة المجتمع واشراك المواطن في السعي لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المحلية وتحقيق الجودة.

(مثل:الجائزة الألمانية لتحقيق الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية التي تمنح للإدارة المحلية القادرة على الابتكار، التطور، المنافسة في الجودة، ووضعت معاير لذلك مثل: تسير الأعمال في ظل الرقابة الديمقراطية، مشاركة المواطن والقطاع الخاص، نشر القرارات والمعلومات، نقل المسؤوليات في الإدارة المركزية إلى اللامركزية ... إلخ ").

كما أن الحكم المحلي لا يحد من سلطة الإدارة المركزية ولا يتعارض معها، ولذلك فالجزائر كغيرها من الدول مطالبة اليوم بمسايرة مختلف التحوّلات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية، لتطوير وتمكين قدرات الإدارة المحلية والعدالة في توزيع الموارد واستغلال الثروة البشرية وتحقيق النوعية والجودة، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل حكم سليم للدولة والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كركائز هامة للحوكة المحلية، لذا حرص المشرع الجزائري على تشكيل وحدات تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتخضع للمساءلة وهي الولاية والبلدية، وتشكيل مجالس منتخبة محليا تعبر عن رأي المواطن وإشراكه في صنع القرار، وذلك بعد صدور قانوني الولاية والبلدية الجديدين (12-07) – (11-10)، حيث أصبح الحكم المحلي يفرض نفسه بشدة أمام السلطة المركزية، وبالتالي طرح مسألة تحقق الحوكمة المحلية ليقوم المواطن والقطاع الخاص والمجتمع المدني عموما والسلطات بتعبئة الموارد لتحقيق نتائج فعالة.

وتنص المادة الاولى من قانون البلدية رقم 11-10 " البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ... " وكذلك المادة الاولى من قانون البلدية السابق رقم 90-08، إضافة إلى المادة 49 من القانون المدني التي تنص على أن الأشخاص الاعتبارية " هي الدولة، الولاية، البلدية" لكن هذه الاستقلالية لا تكفي بل يستلزم تحقيق مبادئ المشاركة، والمساءلة ... إلخ.

أولا: التطور التاريخي للحوكمة

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبّر عن قدرة ربان السفينة الاغريقية good governer ومهاراته في قيادتها وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب.

وظهر في اللغة الفرنسية في القرن 13 كمرادف لمصطلح الحكومة (gouvernement d'entreprise) ثم كمصطلح قانوني عام 1978 ، ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن " تكاليف التسيير " " Corporate governance " حيث يرى البعض تسميتها حوكمة والبعض الآخر الإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة.

وبناء عليه، ليس هناك اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة. كما أن كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي، فهو مصطلح قديم أعيد استعماله من طرف البنك الدولي في منتصف الثمانينيات وأصبح من المصطلحات الرنانة في الخطابات السياسية.

ومن الملاحظ أن هذا المفهوم قد تطور في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن 20، حيث أصبحت لاتكاد تخلو تقارير منظمات الأمم المتحدة من الإشارة إليه. وقد كان للجهد الأكاديمي نصيبا مهما في تطوير مفهوم الحوكمة خلال تلك الفترة، ورصد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تطوره كما يلي:

في فترة السبعينيات:

- التركيز على الحوكمة.
- على المستوى القومي.
- الخدمات العامة هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في فترة الثمانينيات:

- فهم أوسع.
- تركيز على إدارة التنمية.
- تضمين قدرات الدولة المقامة بموجب سيادة القانون لتتكامل وتقود المجتمع ككل.

في فترة التسعينيات:

- توسيع مفهوم الحوكمة ليركز على قدرات الدولة والقطاع المدني.
- زيادة التركيز على الطبيعة الديمقراطية للحوكمة.

من خلال هذه التطورات يمكن القول أن مفهوم الحوكمة أثبت أهميته ومساهمته في التحسين المستمر كون مفهوم يتطور بالتوازي مع التغيرات والتطورات المتسارعة للبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ السبعينيات إلى يومنا هذا، والدليل هو زيادة تبني مبادئ هذا المفهوم من طرف جل المنظمات الدولية.

حيث برز المفهوم بشكل واسع (Governance) مع بداية التسعينيات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة.

وقد ظهر مفهوم الحوكمة خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحوكمة من جهة، وتطور علم الإدارة من جهة أخرى، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. واستخدم البنك المصطلح عام 1989 في تقرير له حول أساليب الحكم والإدارة في إفريقيا والدول النامية، ثم شاع استخدامه في الدوائر الأكاديمية الغربية والعالمية.

من هذا يظهر أن هذا المصطلح قد تم تصنيعه خصيصا للبلدان المستضعفة، ليكون مقياسا في منح القروض والهبات، على أن تبقى تلك الأجهزة صاحبة الحكم في تقويم الصالح من غيره بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الدول المهيمنة عليها.

ثانيا :تعريف الحوكمة والحوكمة المحلية

شهد مفهوم الحوكمة اختلافا كبيرا في تعريفه سواء بسبب الترجمة أو بسبب اختلاف الميادين والمنطلقات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من ناحية الترجمة، هناك ترجمات مختلفة للحوكمة المحلية لا تعكس دلالتها مثل الحكمانية، الإدارة المجتمعية، الحكومة، شؤون المجتمع التي تبناها مركز الدراسات الاستشارية للإدارة العامة بجامعة القاهرة، التي تركز فقط على الدولة والمجتمع وتناست القطاع الخاص. كما تبنت الأمم المتحدة مصطلح الحكمانية إلاّ أنه مصطلح ذو دلالات دينية وتاريخية، في حين يرى البعض أن الحكم الصالح أو الراشد هو الأنسب لترجمة كلمة (Gouvernement/Corporate Governance)، إلا أنه مصطلح نسبي يعبر عن سلوك أخلاقي يتعلق بالإنسان لا بممارسة الحكم من طرف الدولة كبناء مؤسساتي، أما مصطلح الحكومة فتم رفضه بشدة من طرف المفكرين لأنه مرتبط بالسلطة الرسمية. ويرى عابد الجابري باستعمال المصطلح كما هو في اللغة الأجنبية "كوفرننس (Gouvernance)".

من جهة أخرى، تطرح الحوكمة إشكالية النموذج، وهو عدم تلاؤمها مع بعض المجتمعات، بما أنها كغيرها من مفاهيم التنمية تكرس منظومة فكرية وسياسية تعرّضت لانتقادات مثل العولمة، ... إلخ. وبما أن شعار الحوكمة هو تقليص دور الدولة، فإنها لقيت قبولا في المجتمعات المتطورة الرأسمالية،

عكس المجتمعات المتخلفة التي لا تستطيع التحكم في سياسة الدولة ومجالات تدخلها، فهل تعتبر القيم التي تدعو إليها الحوكمة من شفافية ومساءلة ومشاركة قابلة للتطبيق في كل المجتمعات أم صالحة لمجتمعات بعينها فقط؟

فالحوكمة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل وجود استقرار سياسي ومؤسسات شرعية وتداول سلمي على السلطة. ومسألة تقليص دور الدولة ستأزم لأوضاع في الدول المتخلفة في حين تخدم مصالح الدول الكبرى في ظل العولمة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد الدولي، لذلك من الصعب وضع نموذج موحد يصلح لجميع الدول.

* نعرض فيمايلي بعض المحاولات لتعريف الحوكمة ثم الحوكمة المحلية.

1/ تعريف الحوكمة:

عرفها البنك الدولي بأنها: " هي مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة من الأعلى نحو الأسفل، والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ".

" هي الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية في بلد معين بغية تحقيق التنمية ".

وعرفها خبراء الصندوق الدولي بأنها : " محاولة المؤسسات المالية مناقشة مسألة سياسية دون الهجوم على الأنظمة بهدف تحديد دور الدولة كسلطة فعالة وليس كسلطة مشروعة فقط ".

وعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD على أنها:"الحكم القائم على المشاركة والمساءلة ودعم سيادة القانون". ويتضمن هذا التعريف الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول تخصيص موارد التنمية.

وعرفها تقرير التنمية الإنسانية العربية بأنها " الحكم الذي يعزز ويدعم رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب".

كما تعرف بأنها " ممارسة السلطة بأساليب تحترم الفردية والحاجيات لجميع المقيمين داخل حدود الدولة " وهي حالة من " المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان ".

ويعتبر مفهوم الحوكمة مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده (Gouvernance) وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، فمفهوم الحوكمة أوسع من مفهوم

الحكومة لأنه يتضمن، بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وذكر (James Speth) أن الحوكمة لا تعني فقط تقوية قدرات الدولة بل أيضا تجديد روح المشاركة المدنية.

2/تعريف الحوكمة المحلية:

عرفها (Merrien François Xavier) بأنها تتعلق بشكل جديد للحكم تشارك فيه الأعوان والمؤسسات العمومية بعضها، ومواردها وقدراتها وخبراتها وتقاسم المسؤوليات.

وعرفتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنها: " قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين وتدعم النظام الديمقراطي للحكومة ".

وعرّفها Baghascon et le Gelles بأنها "ذلك النّظام الذي يسعى إلى التنسيق بين الأعوان والجماعات المحلية للوصول إلى المناقشة والمعرفة".

كما عرفها الإعلان الصادر عن الاتحاد الدولي لإدارة المدن في ديسمبر 1996 (صوفيا) الذي جاء تحت عنوان " نظام الحوكمة المحلية " بأنها ذلك النظام القائم على نقل مسؤوليات الأنشطة العامة إلى المستويات المحلية، وتبني اللامركزية المالية بتوفير الموارد الكافية للقيام بهذه الأنشطة، بالإضافة إلى مشاركة المواطن في وضع القرار المحلي وتهيئة الظروف لخوصصة الاقتصاد المحلي ".

وهي " استخدم السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ".

"تتضمن الحوكمة مجموعة من المؤسسات والآليات لتمكين المواطنين من مناقشة الآراء المختلفة وممارسة الحقوق والواجبات على المستوى المحلي، والتنسيق بين مختلف الآليات والقرارات من أجل إنجاز مشروع مشترك بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وتحقيق التنمية في جميع المجالات ومحاربة الفساد" ".

إذن، يمكن القول بأن الحوكمة المحلية هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية على جميع المستويات الإدارية، من خلال مشاركة المواطنين والمجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص وممارسة حقوقهم وواجباتهم في إطار مبادئ المشاركة في صنع القرار(التشاركية واالديمقراطية) والمساءلة والشفافية، من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (تحقيق الجودة والفعالية في الأداء واللامركزية المالية) وتحقيق الأهداف المرسومة، والقضاء على الفساد في مجتمع مستقر سياسيا ".

ملاحظة: من الصعب إدراك الحوكمة الجيدة على المستوى المحلي إذا لم يتم تحويل المسؤوليات والقدرات إلى الإدارة المحلية من خلال اللامركزية. هذه الأخيرة لن تكون فعالة إلا بدعم وتقوية الحوكمة المحلية.

– هناك فرق بين الحوكمة والحكومة: الأولى تشمل الهيئات الرسمية في الدولة، والثانية تشمل الحكومة إضافة لهيئات أخرى خاصة وعامة.

–التحول من الحكم المحلي(الحكومة تضع وتنفذ القرارات) إلى الحوكمة المحلية(مشاركة القطاع الخاص)

ثالثا:علاقة الحوكمة ببعض المصطلحات

علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال المستقبلية كما الحالية، أي العدالة في توزيع الثروات بين أعضاء الجيل الواحد وبين الأجيال، ولديها أبعاد عدة متفاعلة: بعد اجتماعي (بشري)، اقتصادي، بيئي وتكنولوجي. فالبطالة وتدهور الحياة الاجتماعية أهم أسباب عدم فعالية المؤسسات الحكومية، وتساهم الحوكمة المحلية في رفع معدلات الاستثمار ونمو الدخل القومي، والتفاعل بين القطاع العام والخاص الذي يحّرك عجلة التنمية بالقيام أساسا على فكرة المشاركة المجتمع المدني.(اتخاذ القرار المناسب من أجل التنمية).

علاقة الحوكمة بالتنمية البشرية:

لا يمكن تحقيق التنمية البشرية (التي ترتبط بجوانب اقتصادية وبيئة وثقافية) والعدالة والاستدامة دون حوكمة لأنها هي من يضمن نسب كبيرة من المشاركة بين الفئات المجتمعية بالنظر إلى تعدد الفواعل التي تتميز بها.

علاقة الحوكمة بالديمقراطية:

الديمقراطية هي البيئة المناسبة للحكم الراشد لما توفره من آليات حكم متكاملة من قانون ومؤسسات وتداول على السلطة وانتخابات نزيهة ومشاركة فعالة للشعب. لذا فإن تقييم الحوكمة ينطلق من نظام الحكم.

– وتقوم الديمقراطية والحوكمة المحلية على نفس المعايير: إقامة دولة القانون، المشاركة، المساءلة، العدل، الشفافية في التسيير، حيث يحتاج البناء الديمقراطي السليم إلى حكم صالح لا مكان للفساد فيه، فهي تعزز الحكم الرّاشد.

علاقة الحوكمة بالاستقرار السياسي:

يحتاج تجسيد الحوكمة إلى الاستقرار السياسي من أجل السماح للمجتمع المدني بالمشاركة. كما أن الاستقرار السياسي يتحقق بتفعيل مبادئ الحوكمة (الشفافية والنزاهة في إصدار وتطبيق القرارات الإدارية).

رابعا: مميزات الحوكمة المحلية

لعل حجم مشكلة الفساد في الأجهزة الإدارية المحلية الجزائرية ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية، بحيث اختلفت الدراسات في عدد المميزات التي تتسم بها الحوكمة المحلية، ونذكر بعضها فيمايلي:

1- الشفافية: وتعني تفاعل القطاعين في تبادل المعلومات، فمسألة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال، وهي تتركز حول حق المواطنين في المعرفة وتستلزم نشر المعلومات.

2- النظرة الاستراتيجية المشتركة واستراتيجيات التعاون على المستويين المحلي والدولي.

3- المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي بما فيها الشراكة مع جميع الجهات الفاعلة المحلية.

4- فعالية السلطات المحلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للسكان أو إدارة الموارد العامة.

5- العدالة أو المساواة في المعاملة والنزاهة في حالات مماثلة من السلطات المحلية – الجميع متساوون أمام القانون-.

6- إجبارية مساءلة المسؤولين المنتخبين والمعينين.

7- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق المواطنين وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

8- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها، الذي يزيد من فعالية المساعدات التي تمنحها المنظمات المالية العالمية لدول العالم الثالث.

9- توزيع السلطة اللامركزية على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق، واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد.

10- تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، الذي يزيد من الخبرات المحلية. كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني.

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا (بلغاريا) في ديسمبر 1996 السابق الاشارة إليه عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance على النحو التالي:

أ- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

ب- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

ج- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

د- تهيئة الظروف التي من شأنها خوصصة الاقتصاد المحلي.

غير أن ما ينبغي الإشارة إليه أن اغلبية الحكومات في الدول النامية، ومنها الجزائر ليس لمواطنيها استجابة فعالة. كما أن صنع قراراتها لا يتسم بالشفافية، إضافة إلى ضعف الممارسات الديمقراطية بها، ولذلك من الضروري تطوير وترقية الحكم المحلي بها بغية الانتقال إلى أسلوب الحوكمة المحلية.

خامسا: أبعاد الحوكمة المحلية

لا يمكن تصور تسيير الجماعات المحلية بشكل فاعل من دون استقلالية عن الإدارة السياسية، وبناء على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات والمميزات يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية التسيير داخل الجماعات المحلية، ومدى مساهمة الدولة في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم وضمانة حرياتهم.

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحوكمة تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة ومتصلة فيما بينها، حيث لا يمكن أن تستغني على أي بعد منها وهي:

1- البعد السياسي: المرتبط بشرعية السلطة السياسية وطبيعتها، حيث من الضروري تفعيل الديمقراطية من خلال تنظيم انتخابات حرة نزيهة مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، ومجالس محلية في اتصال دائم مع المواطن.

2- البعد التقني(الاداري): المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، ادارة المصالح العمومية المحلية، ادارة المجتمع المدني، ادارة الموارد البشرية ، الوصاية الادارية، الاجراءات المتعلقة بإعداد ميزانية الجماعات المحلية وتنفيذها والرقابة عليها..

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، ويتعلق بطبيعة وبنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى، وربطها بالمستوى المحلي كالاهتمام بأساليب تعبئة الموارد الداخلية والخارجية على المستوى المحلي في إطار إدارة واستغلال الاصول التابعة للبلدية وتأثير اساليب اتخاذ القرار المحلي على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة.

ويجب ترابط وانسجام هذه الأبعاد الثلاثة في ظل المشاركة والرقابة الفعلية والشفافية،حتى يكون حكما ديمقراطيا فعالا ومنه حكما رشيدا.

سادسا:أطراف ومكونات الحوكمة

الحوكمة المحلية هي مشروع مجتمع بأكمله يساهم في بنائه أجهزة الدولة الرسمية (من قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية)، بالإضافة إلى عمل المؤسسات غير الرسمية(منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص).

تعتبر الدولة فاعل أساسي في تجسيد الحوكمة، وذلك من خلال الهيئة المشرفة على تحديد وصياغة السياسات العامة، وهي وحدها القادرة على تحقيق التوازنات الكبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وصياغة القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. كما تعمل على:

- إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها.

- خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف في مؤسسات رسمية (المجلس النيابي، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي) أو في هيئات و في لقاءات غير رسمية .

على السلطات المحلية كذلك أن تعمل على إشراك المواطنين عبر اللجان الرسمية واللقاءات الدورية، وتأطير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في لجان خاصة تتابع وتشرف وتراقب هذه المشاريع، وأن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانياتها ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات عبر الاستفتاءات والمسوحات الإحصائية. ويقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقي المصالح وعدم تعارضها. فالإدارة المحلية تعتبر أساسية في إنشاء وإدامة الحكومة التي تتجاوب مع اهتمامات المواطنين مثلما تعمل على إدامة العملية الديمقراطية وإيجاد التوازن المناسب بين توجيهات الحكومات المركزية والحرص لدى الحكومات المحلية.

دور مؤسسات المجتمع المدني:

لا هي مؤسسات الدولة التي تتحرك بدوافع سياسية ولا هي مؤسسات القطاع الخاص التي تسعى وراء الربح .

وقد تزايد تداول فكرة المجتمع المدني خلال العقود الأخيرة ليكمل مهام القطاع العام والقطاع الخاص ويدفع وتيرة التنمية المحلية والوطنية.

ويتشكل المجتمع المدني من منظمات ومؤسسات غير حكومية، نقابات مهنية وعمالية، جمعيات ثقافية وتعاونية، الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة، جمعيات المساواة بين المرأة والرجل، المؤسسات الخيرية، جمعيات رجال الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية ،التعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والمجموعات المعنية بالبيئة، والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث ومنابر الإعلام.

وتعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وانتظامهم في شكل جماعات يجعلهم أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة وفرض ضوابط عليها والوصول إلى الموارد العامة، ولذلك يجب توفر عدة متطلبات :

– اعتراف المشرع بحرية وحقوق ومنظمات المجتمع المدني الذي يحدده النظام القانوني القائم(الشرعية، الاستقلاليةالادارية والتنظيمية)

– أن يكون القطاع المدني شريكا تنمويا كاملا عن طريق المشاركة في وضع السياسات والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم، والتشاور مع الحكومة، والتعاون مع القطاع الخاص والاحزاب والنقابات، واعتماد القيادة الجماعية والإدارة السليمة.

لذا نجد المؤسسات غير الحكومية كمؤسسات مجتمع مدني تساعد على تحقيق إدارة اكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بالفرد والحكومة، وتعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدمها وفق الآليات التالية:

1- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود المواطنين وحملهم على المشاركة في الشأن العام.

2- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

3- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

4- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

5- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الرأي الاخر، والاختلاف ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير الحر عن الرأي.

دور القطاع الخاص في تحقيق الحوكمة المحلية:

إن إسهام القطاع الخاص في تحقيق الحوكمة المحلية يكون بواسطة مساهمته في المشاريع وتطويرها، عن طريق توفير الشروط الملائمة كخلق بيئة اقتصادية مستقرة وخلق فرص عمل.

ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، مثل المصارف الخاصة ووسائل الإعلام الخاصة .

ويوفر القطاع الخاص الخبرة والمال والمعرفة اللازمة للعمليات التنموية بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني في مجالات متعددة.

ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصاءات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات، ويحتاج إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية النوعية. ويجب أن يتحمل قدرا من المسؤولية من تعليم وتدريب القوى العاملة، وتمكين العمال من الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات، ويتم تحقيق ذلك من خلال العديد من الوسائل أهمها:

- إشراك المؤسسات الحكومية وممثلي القطاع الخاص في صياغة سياسات الحكومة من خلال المجالس واللجان والاجتماعات المشتركة(مجالس المشورة المستخدمة في اليابان وبعض دول آسيا).

-وضع الآليات التي تمكن الحكومة من تقدير والاستجابة للاحتياجات والمقترحات الخاصة بالقطاع الخاص ومؤسساته (وضع نظام لتلقي مقترحات الإصلاح أو التحسين في السياسات أو الممارسات

الحكومية، والقيام ببعض البحوث المسحية لتقييم مدى رضا القطاع الخاص عن السياسات والخدمات الحكومية)

– بناء آليات التبادل والمشاركة في قدرات السياسات، والمعرفة والمعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص(البحوث الاقتصادية المشتركة)

– تتطلب الترتيبات السابقة نظم للعمليات والإدارة لا تتماشى مع القطاع العام التقليدي في المنطقة العربية حاليًا، وضرورة تنمية ثقافة المشاركة لبناء وتفعيل هذه الترتيبات المؤسسية المختلفة.

– قيام الحكومة بتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المشاركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

سابعا: مباديء الحوكمة المحلية

لا تكفي وجود الأطراف الثلاثة المذكورة سابقا لتجسيد منظومة الحوكمة على المستوى المحلي، حيث يجب أن تتميز سلوكيات هذه الفواعل بمجموعة من الأسس والمقومات التي تعبر عن جوهر الحوكمة، لكن المشكلة تكمن في وجود اختلاف كبير بين المفكرين والمنظمات فيما يخص هذه المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة المحلية وذلك راجع لطبيعة نشاط وتخصص كل واحد منها، إذ يعتمد الحكم الراشد حسب البعض على أربعة دعائم هي: المشاركة، المساءلة، الشفافية، سيادة حكم القانون. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيأخذ بحكم دولة القانون، الشفافية، الاستجابة، الفعالية، الكفاءة، المساواة، المساءلة، والرؤية الاستراتيجية. ويأخذ البنك الدولي بالتسيير بالمشاركة، التسيير الشفاف، تشجيع العدالة، القدرة على تطوير الموارد، تشجيع التوازن بين الأجناس، التسامح وقبول الآراء المختلفة، دعم الاليات الذاتية، التطابق مع القانون، الاستعمال العقلاني والفعّال للموارد، والرقابة.

في حين يحمل تقرير التنمية العربية أسسا يرى بأنها هي التي تعبر عن الحوكمة بشكل أفضل وتتمثل في: ضمان الحريات الشخصية ، تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة ، سيادة حكم القانون .

وسنركز على أهم المباديء المشتركة وهي المشاركة والشفافية والمساءلة.

أ–مبدأ المشاركة

أطلق بعض المفكرين تسمية الحكومة التشاركية على النمط السياسي الذي يرتكز على مشاركة المواطنين على المستوى المحلي، نظرا لأهمية هذا العنصر في عملية الحوكمة المحلية ودوره محاربة الفساد.

وذلك ما يؤكده القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية في مادته الثانية: "البلدية هي القاعدة الإقليمية للاّمركزية وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية." وكذلك المواد 11، 12، 13 من القانون نفسه.

ويخرج قانون البيئة الجمهور من المشاركة شبه المنعدمة إلى المشاركة النسبية عن طريق إشراكهم في إعداد دراسة مدى التأثير وموجز التأثير

تعريف المشاركة: تعتبر المشاركة من أسس الحكم الراشد، وقد عرّفها بعض الفقهاء بأنها مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية بقصد التأثير في عملية صنع القرار، سواء كان نشاطا فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو متقطعا، سلميا أو عنيفا، فعالا أو غير فعال، مباشر أو غير مباشر.

ولأن الجماعات المحلية تعد المجال المثالي لاستخدام طاقات الأفراد، يكون لهم دور هام في تشكيل السلطة والسياسات العامة لتحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، وبالتالي ضمانة قوية لترقية حقوق الإنسان.

وترتبط المشاركة أيضا بمبدأ الشفافية لأن وصول المعلومات الصحيحة للمواطن يحسن نوع المشاركة المقدمة. وعلى السلطة السماح للمجتمع بالمشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة لوضع المسؤولين تحت طائلة المساءلة والمحاسبة(كالاستفتاء مثلا)، واستشارة المواطنين في شؤون الحياة العامة، وفتح المجال لتبادل الآراء والمصالح بين مختلف الأطراف لاتخاذ القرار المناسب.

مستويات المشاركة

1-المشاركة في التخطيط:

المواطن ادرى باحتياجاته أكثر من الإداريين المحليين وأكثر معرفة بخصائص مجتمعه، فمشاركته ضرورية في مناقشة المشاريع وتحديد الأولويات من خلال لقاءات دورية مع المسؤولين المحليين لفهم وتشخيص الواقع المحلي، بتوفير المعلومات قبل صياغة خطط المشاريع ووضع إطاراتها العامة مع مناقشتها وتعديلها، مثلما هو الحال في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يرفق بتقرير يحتوي على استشارة عدة مصالح(مصالح التعمير، الفلاحة، الري، النقل، الاشغال العمومية، مصلحة البيئة،...الخ)، أو في مخطط شغل الاراضي الذي يكون محل تحقيق عمومي لمدة شهرين، أو في المجال البيئي (دراسة مدى التأثير على البيئة باعتباره نوع من التحقيق).

2-المشاركة في تنفيذ الخطط والمشاريع:

يمكن للمواطن المشاركة في تنفيذ الخطط والمشاريع وإبداء آراءه واقتراحاته. ويرتبط حجم المشاركة في هذه المرحلة بمدى مساهمته في وضع الخطط والمشاريع على المستوى المحلي بتسخير موارده البشرية والمادية .

3-المشاركة في المتابعة والتقييم والرقابة

تعد المتابعة الدائمة من قبل المواطنين أسلوب من أساليب الرقابة الشعبية، وتقيم المشروعات من طرفهم للكشف عن مدى كفاءة الأجهزة التنفيذية، إذ نجد المشاركة في هذا الجانب عبارة عن اقتراحات واعتراضات متعلقة بأداء المسؤولين المحليين، إلى جانب عقد جلسات عامة لمعرفة آراء المواطنين عن مدى رضاهم حول جهاز معين ونوع الخدمات التي تقدم لهم.وتكون مشاركة المواطن إما بالوسائل التقليدية أو الحديثة.

1- الوسائل التقليدية:

أ- الانتخابات:

كرس دستور 1996 الانتخابات المحلية ليكون للمواطنين حق اختيار ممثليهم، ولا تعني الديمقراطية التشاركية فقط إسقاط بطاقة الاقتراع في الصناديق وإنما فرض رقابة ومتابعة مستمرة للقرارات والأحداث بواسطة إعلام الجمهور لحضور اجتماعات خاصة، لكي تستخدم كأداة فحص ومرجعية للسياسة المحلية بواسطة الانتماء التنظيمي والنشاط الجماعي، الذي يعني انتماء الفرد إلى تجمعات سياسية أو غير حكومية كالجمعيات التي تمارس نشاطات مختلفة بطريقة منظمة ومشروعة. كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي أيضا كلما اقتضت الضرورة استشارة شخصية محلية أو خبير او جمعية معتمدة قانونا لتقديم مساهمة مفيدة.

ب- المظاهرات:

يشترط فيها الحصول على تصريح من الجماعات المحلية وأن تكون سلمية.

2- الوسائل الحديثة:

تعبر الوسائل الحديثة للمشاركة عن وعي المواطنين في هذا المجال، وتختلف باختلاف نسبة تطور الجماعات المحلية، فيمكن أن تشكل مجالس الأحياء أو لجان المواطنين (ألمانيا، إنجلترا) التي تتكون من عدد معين من المواطنين المختارين عن طريق القرعة باقتراح من المجتمع المدني لمناقشة

مشروع أو قرار معين وتقديم الاقتراحات حوله، أو إنشاء مواقع انترنت تكون تحت تصرف المواطنين لجعل الحوار دائم بينهم وبين الجماعات المحلية.

أهمية المشاركة

المشاركة في الوقاية من الفساد نظرا لما كرسته المادة 15 من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته التي تنص على: " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته ... ".

وتعمل المشاركة على ترشيد عملية صنع القرار وتضمن صدور قرارات أكثر فعاليةعن طريق تنمية الرغبة والمسؤولية لدى المواطن لإقامة علاقات إنسانية مع السلطة، وتمثل استراتيجية مهمة للتنمية المستدامة بحيث تصبح الخدمات المقدمة أكثر تلبية لحاجات السكان لتوفر المعلومات وفهم أعمق عن القيم والخبرات المحلية واستنهاض المعرفة لدى المواطنين.

ب-مبدأ الشفافية:

تعتبر الشفافية الإدارية من المفاهيم الحديثة التي بإمكانها تحقيق التنمية الإدارية، والوصول إلى بناء فعال وتنظيمي قادر على مواجهة كل المتغيرات التي تؤثر على المنظومة الإدارية، فهي من أهم خصائص الحوكمة، وتعني إتاحة الملومات لمن يطلبها وسهولة تبادلها بين المؤسسات وكافة الأطراف المعنية لكي تسهل عملية الرقابة والمتابعة، وتكمن مكوناتها في: الحصول على المعلومات، العلاقة النسبية بين المعلومة والموضوع المراد رقابته، الدقة في المعلومة، وذلك ما أكدته المادة14 من القانون11-10التي نصت على أنه:"يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية..."

وتتطلب الشفافية تحديد الاجراءات أثناء اتخاذ القرارات والاعتماد على قنوات مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصالح والمسؤوليات. وقد أقر قانون الفساد كذلك هذا المبدأ في إبرام الصفقات العمومية، حيث تنص المادة 9 منه على أنه: " يجب أن تتأسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة المشروعة وعلى معايير موضوعية، ويجب أن تكون هذه القواعد على وجه الخصوص:

- علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية.
- الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء...."

ويمكن تعريف للشفافية من خلال النقاط التالية:

– سهولة وفهم الإجراءات ووضوحها ومرونتها لتسهيل أداء الموظفين لمهامهم.

– تعزيز الرقابة الإدارية وزيادة كفاءتها وفعاليتها من خلال توضيح وتدقيق الإجراءات المعمول بها.

– نشر كل المعلومات من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد.

وتشمل الشفافية توعية المواطن وزيادة إدراكه عبر برامج التوعية حول طبيعة مهام الإدارة والحقوق والوجبات التي ينبغي عليه القيام بها من خلال البرامج الإعلامية، والمنشورات، والملصقات، ومنح صورة واضحة عن المنظومة الإدارية وأهدافها وبرامجها والأنشطة التي يقوم بها، وإلزام الحكومة والإدارات بتوفير المعلومات التي تسمح بتقييم الأداء. وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في مكافحة الفساد وإيصال المعلومات والقرارات للمواطنين مما يمكّنهم من ممارسة الرقابة على أداء الإدارات والمؤسسات العامة والسياسية للدولة بالشكل الذي يقوي العلاقة بينهما ويمنع انتشار الفساد.

" ولإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية يتوجب على المؤسسات الإدارية والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا:

– باعتماد إجراءات وقواعد تمكّن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها وكيفية اتخاذ القرارات فيها.

– بتبسيط الإجراءات الإدارية.

– بنشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفاسد في الإدارة العمومية.

– بالرد على عرائض وشكاوى المواطنين.

– تسبيب قراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطن وبتبيين طرق الطعّن المعمول بها ".(المادة11 من القانون06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد)

صور الشفافية:

1-الشفافية في القضاء

تعد الشفافية في الأحكام القضائية من المسائل التي تبني الثقة في المجتمع وتوسّع دائرة احترام المواطنين للقانون لأنها تعزز مبدأ المساواة بين الحاكم والمحكوم، ولأن الشعب إذا لمس العدل والإنصاف في تطبيق الأحكام على الجميع التزم بالنّظام وثابر في البناء والتنمية.

2-الشفافية في وضع السياسات العامة:

تلزم معظم القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية نشر وتعليق القرارات الإدارية في الأماكن العمومية وفي المؤسسات وجعلها في متناول الجميع.

3-الشفافية في وضع السياسات العامة:

يجب على الجماعات المحلية الإعلان عن سياستها والتعويل على دور المواطن في صنع السياسة المحلية في إطار التعاون بينهما، وردع المخاطر التي يمكن أن تعيقها عند صنعها وتنفيذها.

4-الشفافية في العمليات المالية:

أصبحت المؤسسات العامة والخاصة تصدر تقاريرها المالية وإحصاءاتها المصرفية السنوية وتقوم بنشرها وتركز على الجانب الإيجابي فيها، حيث أن المطلوب اليوم هو الكشف عن البرامج التنموية بخطط مرحلية من أجل إعطاء فرص للمناقشة ورسم الأولويات .

أهمية الشفافية:

- محاربة الفساد فتحول دون انتشاره وتفشيه في الإدارة والمجتمع.

-توفر الشفافية الوقت والتكاليف في العمليات الادارية بعدما كان المواطنين يبتزّون من طرف الموظفين ويرغمون على دفع الرشاوى مقابل الحصول على الخدمات.

-أن الشفافية تلعب دورا فعّالا في اتخاذ القرارات الصحيحة والراشدة، فالمراجعة الدورية للقوانين والأنظمة ومواكبتها توفر للمنظومة الادارية النجاح والاستمرارية.

ج-مبدأ المساءلة:

تعد المساءلة من أهم الاليات التي تقوم عليها الحوكمة المحلية لأنها تترجم جميع الاليات التي سبق ذكرها ميدانيا، أي أن مشاركة القوى المجتمعية والشفافية في تسير الشأن العام المحلي لا يمكن تحققه إلا في وجود محاسبة المجالس المحلية المنتخبة ومدى التزامها.

وتعرّف المساءلة بأنها طلب تقديم التوضيحات اللازمة من المسؤولين لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وواجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجّهة إليهم، وتحمّل المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش. ويجب على صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تحمل المسؤولية أمام الجمهور العام.

وقد تكون المساءلة مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات الموضوع للحصول على نتيجة معينة بسبب سلوك معين، فيكون كل فرد مسؤولا في المنظومة الإدارية ابتداء من المرؤوس الذي يتصرف من تلقاء نفسه إلى غاية الرئيس الذي يكون على دراية بالأعمال غير المشروعة، وتقديم حساب عن ممارسات الوحدات الإقليمية للتأكّد من توافق الأنشطة وتلاءم الأهداف المراد تحقيقها.

أنواع المساءلة:

1/المساءلة الرسمية:

تتمثل المساءلة الرسمية فيما نص عليه الدستور من مساءلات متبادلة بين السلطلتين التشريعية والتنفيذية(السؤال–التحقيق–الاستجواب–طلبات الاحاطة– حل البرلمان..)، وكذا دور السلطة القضائية في تطبيق مبدأ المشروعية الذي تستند إليه تصرفات الادارة. ويعد استقلالية الجهاز القضائي عن السلطة التنفيذية مهما لضمان سيادة القانون. وتطبيقا لهذا المبدأ المعزز للحوكمة المحلية تتابع الجماعات المحلية جزائيا وفقا للقانون.

2/المساءلة غير الرسمية:

تتمثل المساءلة غير الرسمية في مساءلة الإدارة المحليّة من طرف المؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية والجمعيات والرأي العام.

أهمية المساءلة:

تعتبر المساءلة من الاليات المهمة لتجسيد الحوكمة في المجالس المنتخبة لمحاربة الفساد لأنها تدعم وجود الوعي السياسي للمواطنين المحليين وترفع من نسبة الديمقراطية، كما تدعم حقوق الإنسان بحيث يمكن إخضاع الحكام للمحاسبة دون الخوف من ضياع الحقوق العامة، بالإضافة إلى أن المساءلة تضفي الشرعية والمصداقية على أعمال المجالس المحلية المنتخبة، وبالتالي تزيد من ولاء المواطنين للدولة والوحدات المحلية.

ويضاف إلى هذه المباديء الواردة أعلاه مباديء أخرى مهمة مثل: مبدأ الشرعية الذي يترتب على فقدانه لجوء المواطنين إلى استعمال القوّة وممارسة كل أشكال الفساد، ومبدأ الفعالية المتعلق بقدرة الهيئات المحليّة على استغلال الموارد الماديّة والبشريّة بشكل جيّد وفعّال وعقلاني، ومبدأ الاستجابة المتعلق بقدرة الجماعات المحليّة على الاستجابة لمطالب الجميع ممّا يقوّي الثّقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومبدأ اللامركزية الذي يسمح للمواطن بالمشاركة في صنع القرار.